

الادوار المتباينة لمنظمات المجتمع المدني في التوعية وحماية البيئة (دراسة حالة ولاية البحر الأحمر السودان) (2022-2023م)

أستاذ مشارك - علوم بحار بيولوجية - معهد الأبحاث البحرية
جامعة البحر الأحمر
باحثة - السودان

د. عواطف عبد القادر بشير

د. شيما أحمد محمد إدريس

المستخلص:

اجريت هذه الدراسة في ولاية البحر الأحمر -السودان لتقييم دور منظمات المجتمع المدني في التوعية البيئية وحماية البيئة بمدينة بورتسودان، ومعرفة مدى وعي السكان بالقضايا البيئية. وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على إسهام هذه المنظمات في تعزيز الثقافة البيئية، ومدى شراكتها مع مؤسسات الدولة، خاصة في ظل النزاعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، مما يزيد من العبء على هذه المنظمات للقيام بأدوار حيوية في حماية الموارد، ونشر الوعي بالمخاطر الصحية الناتجة عن التلوث، والمساهمة في تعافي المنظومة البيئية. وقد اعتمدت الدراسة على مراجعة مصادر أدبية متنوعة، واستبيان موجه مدعوم بمقابلات شخصية، غطى أربعة محاور: أهمية المنظمات في التوعية البيئية، أنشطتها في مكافحة التلوث، علاقتها بالمجتمع، وتعاونها مع مؤسسات الدولة. شملت العينة 50 ناشطاً تم اختيارهم عشوائياً من منظمات المجتمع المدني. أظهرت النتائج أن 56% أكدوا ضرورة وجود هذه المنظمات رغم التحديات مثل غياب الميزانيات (48%) وضعف الدعم المؤسسي، كما عبّر 80% عن أهمية نشر الثقافة البيئية، وأكد 72% دور المدارس في التوعية، بينما رأى 58% ضرورة تبسيط الإجراءات القانونية لعمل المنظمات. وأشارت النتائج إلى تدني مشاركة المجتمع في البرامج البيئية بنسبة 26%. وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بوضع خارطة طريق تشمل إدماج التربية البيئية في المناهج، وتوفير دعم مالي وتقني مستدام للمنظمات، وإنشاء منصة تنسيقية بين المجتمع المدني والجهات الحكومية، وتبني برامج توعية تشاركية تستهدف النساء والشباب، إلى جانب مراجعة الأطر القانونية لتسهيل عمل هذه المنظمات، وإنشاء مؤشرات ومعايير واضحة لقياس وتقييم أدائها في المجال البيئي لضمان فاعليتها واستدامة أثرها.

كلمات مفتاحية: البحر الأحمر، منظمات المجتمع المدني، تلوث البيئة، التربية البيئية، البرامج التوعوية.

The Divergent Roles of Civil Society Organizations in Environmental Awareness and Protection: A Case Study of Red Sea State, Sudan (2022-2023)

Dr. Awatif Abdelgadir Sugga

Dr. Sheima Ahmed Idris

Abstract:

This study, conducted in Red Sea State, evaluated the role of civil society organizations (CSOs) in raising environmental awareness and protecting the environment in Port Sudan. It aimed to assess both CSOs' contributions and residents' awareness of environmental issues. The research highlighted the growing burden on CSOs due to escalating environmental problems, emphasizing their role in promoting environmental culture, rebuilding community awareness, and collaborating with state institutions. Data were gathered through literature review, a structured questionnaire, and personal interviews. The questionnaire addressed four main areas: CSOs' role in awareness and protection, pollution control activities, community relations, and cooperation with government bodies. A sample of 50 randomly selected civil society activists participated. Findings showed that 56 % affirmed the necessity of CSO involvement in environmental work, despite challenges like limited budgets (48 %) and weak institutional backing. A significant 80 % stressed the importance of environmental awareness, with 72 % pointing to schools as key platforms. Additionally, 58 % called for simplifying legal procedures to support CSO operations. However, community engagement remains low, with only 26 % actively participating in environmental programs.

Key words : Red Sea _Civil Society Organizations _Environmental Pollution Environmental Education _Awareness Programs

1. المقدمة Introduction :

استغل الإنسان منذ الأزل الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، إلا إن آليات وطرق تحقيق هذه الأهداف قد انطوت خلال القرنين الماضيين على العديد من التجاوزات والانعكاسات السلبية على سلامة النظم والموارد البيئية (الحاج، 2015)، تطور هذا المفهوم في القرن

الثامن عشر وبدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث طرح على المستوى الدولي تحت عنوان (برنامج الأمم المتحدة التطوعي) في عام 1967 (بوشنقير ورقامي، 2014).

أصبحت التنمية في العصر الحالي تتخذ منحاً شمولياً ومتواصل وقد جعل الارتباط الموجود بين البيئة والتنمية من الضروري إدماج البعد البيئي في مكونات التنمية، إذ أنه لا يمكن الاهتمام بالتنمية على حساب البيئة أو العكس، وظهر مفهوم الأمن البيئي كجزء متمم للأمن القومي والأمن العالمي. كما أن الانتهاكات المستمرة على البيئة والمكونات الأساسية للطبيعة أدت إلى بروز ظواهر جديدة في الغلاف الجوي والوسط الطبيعي مثل الاحتباس الحراري الذي سبب التغير المناخي والأمراض المتنوعة والتلوث المتزايد على الأرض والبيئة بصف عامة (امبارك، 2017).

يعتبر مجال حماية البيئة من أكثر المجالات التي نالت اهتمام المجتمعات الإنسانية المعاصرة، حيث إن قضايا البيئة قضايا مجتمعية لا تنحصر في سن التشريعات القانونية، بل تتطلب تضافر جهود الأفراد والجماعات والجمعيات على كافة المستويات في العمل على مواجهة المشكلات البيئية. وبالرغم من انه منذ العام 1972 تبلورت المشاكلات البيئية في استنزاف الموارد الطبيعية، نقص اتنوع الاحيائي، التلوث وازدياد السكان الا ان مشكلة التلوث تعتبر من أهم المشاكل التي نالت حظها من الاهتمام الدولي، إلى الحد الذي يظن فيه البعض إنها المشكلة البيئية الوحيدة (حواس، 2015).

1.1 مشكلة البحث :

التعرّف على دور منظمات المجتمع المدني في التوعية وحماية البيئة بمدينة بورتسودان، ومدى مساهمتها في معالجة القضايا البيئية والتفاعل مع المجتمع المحلي.

1.2 أهداف الدراسة:

1. تقييم دور منظمات المجتمع المدني في ولاية البحر الأحمر.
2. تسليط الضوء على مساهمة هذه المنظمات في التوعية وحماية البيئة.
3. معرفة مدى إمكانية الاستفادة من طاقات الأفراد المنخرطين في منظمات المجتمع المدني في معالجة القضايا البيئية.
4. إبراز أهمية العلاقة التشاركية بين المجتمع المدني والدولة في مجال حماية البيئة.

1.3 أهمية الدراسة:

تبع أهمية الدراسة من كونها تسهم في توفير بيانات ومعلومات تساعد في فهم دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة، وتقييم مسؤوليتها في هذا المجال. كما تُبرز الدراسة أهمية التعاون بين هذه المنظمات ومؤسسات الدولة، مما يعزز من فاعلية الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة البيئية.

1.4 فرضيات الدراسة:

يتمتع المواطنون بمدينة بورتسودان بوعي كافٍ بالدور الشامل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة.

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في التوعية والحد من التلوث البيئي بمدينة بورتسودان.

تتوفر معلومات كافية لدى المواطنين حول أنشطة المنظمات العاملة في مجال البيئة. توجد معرفة واضحة لدى المواطنين حول العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في المجال البيئي.

2. ادبيات الدراسة:

2.1 تعريف ودور منظمات المجتمع المدني :

منظمات المجتمع المدني مصطلح يشير إلى كيانات متعارف عليها في كثير من دول العالم، تتفق عموماً في أنها لديها برامج تحوي أنشطة تطوعيّة تعد وغالباً تنفذ من قبل عدد من الأفراد يضمهم كيان واحد يسمى (منظمة) تتفق المجموعة حول رؤية، قيم وأهداف ومصالح مشتركة، وتتضمن تلك الأنشطة غايات محددة ينخرط فيها المجتمع المدني ويقوم بتقديم خدمات تسهم في التأثير على السياسة العامة للدولة وذلك بدعم توعية و تعليم الأفراد وإكسابهم خبرات عبر التدريب المستقل. منظمات المجتمع المدني متنوعة منها غير الربحيّة و غير الربحية، التي تسهم في التعبير عن قيم واهتمامات الأفراد المنضمين إليها، و في مجملها تراعي الاعتبارات الثقافية، السياسيّة، الأخلاقيّة، الدينيّة، والخيريّة ضمن برامجها والقضايا المشتركة التي تتبناها. تشمل منظمات المجتمع المدني المنظمات غير الحكوميّة والنقابات العماليّة والمنظمات الدينيّة والخيريّة، والنقابات المهنيّة، وجميع مؤسسات العمل الخيري، ومختلف التنوعات السكانية من أصحاب المصلحة بالمنطقة المعينة. (عربي، 2005). وقد اصبح لديها حضور في حياة المجتمعات الحديثة، وذات تأثير في حياة الأفراد على جميع المستويات، خصوصاً في المسارات التي نظمتها الأمم المتحدة حول التنمية وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها. وفي السودان نجد ان منظمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما يتمثل في المساهمات الكبيرة التي تقدمها لرفع كفاءة المواطنين والمجتمعات المحلية على الصعيد الاقتصادي والثقافي والتقني وغيره، ونجدها عبر الحقب التاريخية قد لعبت ادورا حيوية في معالجة إفرازات الحروب والفقر والنزوح والتدهور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. لذلك تقتضي الضرورة إعادة التفكير بصورة موضوعية في واقع مؤسسات المجتمع المدني والدور الذي تقوم به، في ظروف السودان الراهنة، حيث أنها ومن خلال إزكاء روح التطوع والتسامي عن الفردية، تلبى العديد من احتياجات المجتمع الأساسية والتي قد لا تستطيع السلطة العامة الوفاء بها (سعيد، 2019).

تطورت مع نهاية العقد الأول من الألفية الحالية منظمات المجتمع المدني في السودان من ناحية اختيار موضوعات العمل المدني ونوعية المستفيدين وآليات التنفيذ وتبنت اتجاهات جديدة في العمل المدني مكنتها من تجاوز العديد من القيود والعقبات و الصعوبات الإدارية والتنظيمية التي تفرضها السياسات واللوائح والنظم الحكومية التي تنظم العمل الطوعي. وفي الوقت الحالي تشارك أعداد مقدره من الافراد في أعمال طوعية متميزة ومتباينة ومؤثرة على قطاع واسع من

المستفيدين، ونجد ان العديد منهم تواجههم صعوبات مباشرة في التعامل مع الدولة لكونها لا تمثل للنصوص المجردة للقانون رغم أنها تجسد أهداف القانون في دعم العمل الطوعي وتوظيفه في تقديم خدمات طوعية بدون قصد الربح لفئات مجتمعية ضعيفة أو هشّة. ومن جانب آخر تتواجه هذه المبادرات المجتمعية المتنامية بسؤال الشفافية والديمقراطية في الإدارة والمحاسبية والتي قد تسهم الظروف المحيطة بطبيعة العمل الطوعي في تأجيل تطبيق بعض أو كل تلك المعايير لضمان استمرارية العمل وتجنب تعطيله. ولكن في كل الأحوال تظل تلك الجهود والمبادرات المدنية وإن لم تحظى أغلبها باعتراف السلطات الرسمية تنمو بشكل ملحوظ وتستهدف تنمية قطاع واسع من المجتمع (عربي 2005، وسعيد، 2019).

يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة المؤسسات والتنظيمات والأنشطة، التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى (عبد الفضيل، 2013). تتمثل خصائص منظمات المجتمع المدني بالطوعية فهي تتأسس بناء على الرغبة المشتركة لأعضائها، بإرادتهم الحرة أو الطوعية وتسعى لتحقيق أهدافها بعيداً عن أي ضغط أو تأثير خارجي، والانضمام لها أو الانسحاب منها، أيضاً يكون طوعية. كما أنها مستقلة عن الدولة وذلك لا يعني بالضرورة أنها نقيض أو خصم لها، بقدر ما يعني "عدم التبعية"، وتكون طبيعة العلاقة مبنية على الشراكة والتعاون، ولذلك يصف البعض دور المجتمع المدني بأنه مكمل للمهام التي تقوم بها مصالح الدولة. وتصب أعمال ومبادرات منظمات المجتمع المدني في خدمة الصالح العام، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع، أو بعض الفئات المستهدفة منه، ويعمل في مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة خاصة في البلدان النامية التي تعاني من مستوى اقتصادي متدني (الوردي، 2011). أيضاً تلتزم التنظيمات المدنية بممارسة وظائفها وتحقيق أهدافها في كنف احترام سيادة القانون والنظام العام، وإن كان من حق المجتمع المدني معارضة السياسات والإجراءات الغير متوافقة ومتطلبات الصالح العام، بانتهاج الطرق القانونية والسلمية المتاحة له من اجل السعي نحو إصلاح الأخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل سياساتها وخططها العامة (رومان، 1998). كما تتميز منظمات المجتمع المدني عن الجماعات والمكونات التي عرفتها مجتمعات عربية وإسلامية في الماضي ك القبيلة والعشيرة، بان العلاقة بين أعضاء المجموعة تقوم على أساس التكافؤ واحترام كل الآراء والاجتهادات، في إطار العمل الجماعي لفريق يتوخى تحقيق نفس الأهداف، وهي علاقات أفقية، وليست رأسية أو عمودية، مما يجعل المنظمة إطاراً يتيح ويشجع كل الأعضاء على الابتكار والإبداع، والمساهمة الإيجابية في الوصول إلى الغايات المشروعة المشتركة (Ben Nefissa, 2011).

2.2 وظائف المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في دعم الاستقرار وتعزيز التنمية من خلال مؤسساته المتنوعة، حيث يسهم في تجميع المصالح الجماعية، والتعبير عن القضايا المشتركة كالتغير المناخي وتلوث البيئة عبر النقابات والمجتمع المهني. كما يعمل على فض النزاعات الداخلية بوسائل سلمية

تعزز التضامن الاجتماعي وتخفف العبء عن مؤسسات الدولة (World Bank, 2013). ومن أبرز وظائفه كذلك تحسين الأوضاع الاقتصادية عبر دعم المشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية، إلى جانب إعداد القيادات الجديدة من خلال العمل الجماعي والتطوعي الذي يعزز قيم الشفافية والانضباط والاحترام. ويسهم المجتمع المدني أيضاً في نشر ثقافة الديمقراطية، وتمكين الأفراد من المشاركة الحرة والمنظمة في الشأن العام (El-Mikawy, 2011). وفي حالات ضعف الدولة أو الأزمات، يقوم المجتمع المدني بسد الفراغ، ويقدم خدمات اجتماعية وإنسانية للفئات الهشة، مما يمنع انهيار المنظومة الاجتماعية. كما يعمل كحلقة وصل بين المواطن والحكومة، ويسهم في التنشئة الاجتماعية والسياسية، والدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية. يمثل المجتمع المدني قوة داعمة للمجتمع، تُكْمَل دور الدولة وتؤسس لمجتمع متماسك، عادل، ومبادر (CIVICUS, 2015).

2.3 مفهوم التنمية :

لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية انقسم الفكر الحديث في تعريفها إلى مجموعتين رئيسيتين: أحدهما تمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن (UNDP, 2016). أما المجموعة الأخرى فتمثل بدول العالم الثالث النامية حيث عرفت التنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها فرص عدم المساواة، وتزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار الشؤون العامة. المجموعتان متفقة على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة، مادية، وبشرية قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تؤدي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق التزايد المتوقع في عدد السكان (مرعي، 2016).

2.4 دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً محورياً في توعية المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تفعيل أدوار مؤسساته المختلفة. فالمؤسسات الدينية، مثل المساجد والكنائس، تسهم في نشر الوعي البيئي من خلال الخطب والندوات، موجهة الناس نحو احترام الطبيعة والحد من التلوث. وتكمل الأسرة هذا الدور عبر التربية اليومية، إذ تغرس في الأبناء سلوكيات إيجابية تقوم على الاستخدام الرشيد للموارد، لتنشئة جيل واعٍ بالأخطار البيئية وقادر على مواجهتها. كما تسهم المؤسسات التعليمية في تعزيز هذا الوعي عبر المناهج والأنشطة البيئية داخل المدارس، فيما تضطلع المؤسسات الأكاديمية بدور بحثي و تثقيفي من خلال المؤتمرات ووسائل الإعلام، لإبراز أهمية حماية البيئة. وتستغل النوادي الاجتماعية والرياضية مكانتها في المجتمع لاستهداف الشباب والأطفال بندوات توعوية تسهم في بناء ثقافة بيئية مستدامة (UNDP, 2016). وتشارك النقابات العمالية بدورها في رفع الوعي بين العمال، محذرة من مخاطر التكنولوجيا الملوثة، ومطالبة بتوفير

بيئة عمل آمنة ونظيفة. أما الإعلام، فيُعد أداة حيوية لنشر الثقافة البيئية وربطها بأهداف التنمية المستدامة، من خلال التثقيف والتوعية المجتمعية. وتكمل المجالس الشعبية المحلية هذا الجهد عبر الرقابة المجتمعية وتنفيذ حملات الإصحاح البيئي، وسنّ إجراءات لمحاسبة المخالفين، مما يساهم في إحداث تحول إيجابي على المستوى المحلي. وهكذا، تتكامل أدوار مؤسسات المجتمع المدني في بناء مجتمع واعٍ ومسؤول، قادر على تحقيق التنمية الشاملة دون الإخلال بالتوازن البيئي.

2.5 تأثير المنظمات غير الحكومية في سياسات التنمية:

تُعد شبكة عمل المناخ مثلاً بارزاً للدور الفاعل للمنظمات المجتمع المدني في توجيه سياسات التنمية، خاصة من خلال المتابعة الميدانية للقضايا الكبرى مثل التغير المناخي. في هذا السياق، حيث تواكب تنفيذ بروتوكول طوكيو وتقدم تحليلات تدعم اتخاذ قرارات فعّالة لمواجهة الاحتباس الحراري. قُيّمت هذه المنظمات باحترافية عالية، فتجاوز دورها مجرد الدفاع عن البيئة، إلى اقتراح سياسات تنموية متكاملة تُراعي الاستدامة البيئية والعدالة الاقتصادية. ومن خلال شبكات خبرة متخصصة كـمركز قانون البيئة والتنمية (CIEL) ومؤسسة FIELD، التي ساهمت في إدراج القضايا البيئية ضمن أجندات كبرى المؤسسات الدولية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. وفي دول الجنوب، تزايد اعتماد الحكومات على هذه المنظمات لمواجهة تحديات التنمية والتدهور البيئي، مما عزز الدعوة إلى شراكات فعّالة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Abdel Rahim, 2012).

2.6 التطور التاريخي لمساهمة المجتمع المدني السوداني في التنمية:

شهد السودان مساهمات بارزة من المجتمع المدني في التنمية، بدأت بأنشطة خيرية ووقفية تطوعية استجابت لاحتياجات المجتمع الأساسية، وأسهمت بفعالية في مسيرة التحديث الوطني. في مجال التعليم، بادر المجتمع ببناء المدارس الأهلية الدينية، الإسلامية والمسيحية، دعماً للتنشئة الدينية والثقافية، وكان تأسيس المعهد العلمي بأمر درمان ومعهد القرش دليلاً على دور المجتمع في التعليم والتدريب المهني. (عبدالعال، 1997) كما نشأت المنظمات العمالية والفئوية مع بواكير المشاريع الحكومية، فارتبطت بالحراك السياسي، وشاركت في مقاومة الاستعمار والدفاع عن الحقوق. وكان مؤتمر الخريجين بالسودان دور محوري في بلورة الوعي الوطني، حيث شكّل منصة لتلاقي الاتجاهات الفكرية والسياسية (Warburg, 2010). أما النساء، فقد ساهمن مبكراً في العمل الطوعي عبر «بيوت الخياطة» وفصول محو الأمية، مما أدى إلى نشوء منظمات نسوية مثل «رابطة الفتيات المثقفات» و«النادي النسائي» واتحاد المعلمات، التي لعبت دوراً رائداً في التوعية والتنمية وتمكين المرأة السودانية منذ أربعينيات القرن الماضي (Badri & Tripp 2017).

2.7 العمل المدني في ظل النزاعات المسلحة:

تاريخياً اضطلع المجتمع السوداني بدور فاعل في العمل المدني، مستنداً إلى إرث من المبادرات المجتمعية التي نشطت في فترات الانتقال السياسي وما بعد النزاعات، وأسهمت في الإغاثة وبناء السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي. وقد اعترفت الخطط القومية، مثل الاستراتيجية

الشاملة (1992-2002) واستراتيجية الربع قرن (2002-2027)، بهذا الدور الحيوي، داعية إلى دمجها في السياسات العامة للدولة. إلا أن النزاعات المسلحة الدائرة في السودان منذ عام 2003 شكلت نقطة تحول عميقة، إذ زادت تحديات العمل المدني إلى مستويات غير مسبوقة؛ وواجهت منظمات المجتمع المدني قيودًا متزايدة على الحركة والتمويل، فضلاً عن تآكل البنية المؤسسية، وتراجع التنسيق بين الفاعلين، في ظل انهيار مؤسسات الدولة وضعف الحوكمة. ومع ذلك، برزت هذه المنظمات كجهات مرنة ومستقلة، استطاعت التدخل السريع لتقديم المساعدات، توثيق الانتهاكات، ودعم جهود المصالحة. وفي وقت غابت فيه الدولة عن بعض أجزاء البلاد، مثلت منظمات المجتمع المدني شريان حياة، وصوتًا للضحايا، وجسرًا لبناء الثقة في الدولة (El-Mikawy, 2013).

2.8 تحديات المجتمع المدني في الدول العربية:

رغم الحراك الديناميكي الذي تشهده منظمات المجتمع المدني العربية في القضايا البيئية والتنمية، كما تؤكد ملتقيات إقليمية مثل مؤتمر القاهرة (1995) ومؤتمر الدوحة (2002)، فإن هذه المنظمات لا تزال تواجه تحديات تعيق دورها في تحقيق التنمية المستدامة (UNESCWA, 2015). وتتمثل التحديات في نقص الدراسات التحليلية الموثوقة التي تبرز دور المجتمع المدني، ضعف التحضير لدى ممثلي هذه المنظمات لتعريف أدوارهم وربطها بتحديات المجتمع، محدودية الاطلاع على الأدبيات الأكاديمية العالمية ذات الصلة، غموض المفاهيم المستخدمة، مثل «المجتمع المدني» و«المنظمات غير الحكومية» إضافة إلى عدم التجانس بين الأفراد والبيئات السياسية والاجتماعية التي تنشط فيها المنظمات، مما يعقد استخلاص رؤى شاملة أو سياسات فعالة (بوشنقير، 2014). هذه التحديات تستوجب مقاربات أكثر واقعية وتكاملاً بين المجتمع المدني والدولة لضمان فاعلية أكبر في مجالات التنمية والتحول الاجتماعي، لا سيما في السياقات الهشة التي تشهد نزاعات وصراعات مثل السودان. ويتأسس هذا الدور على عدد من المراكز القانونية والثقافية والتنظيمية التي تحدد مدى فاعلية تدخلاته في الشأن العام، بما في ذلك القضايا البيئية. ويتضح أن الإطار القانوني والسياسي يمثلان حجر الزاوية في تمكين المجتمع المدني من الاضطلاع بأدواره بفعالية. فوجود دساتير وتشريعات تكفل الحريات الأساسية مثل حرية التنظيم والتعبير والحق في تكوين الجمعيات، يعزز من قدرة هذه المنظمات على العمل باستقلالية والتأثير في السياسات العامة. وقد أشار دستور السودان إلى حق المنظمات في الحصول على التمويل دون قيود مفرطة، مما يوفّر لها هامشاً من الاستقلال المالي والإداري الضروري لأداء دورها (سعيد، 2019). ومع ذلك، فإن القيود السياسية وعدم استقرار الأنظمة الحاكمة ظلت تحد من المساحات المتاحة للعمل المدني في فترات كثيرة من تاريخ السودان المعاصر. كما تؤثر الثقافة المجتمعية في تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. فوجود ثقافة مدنية تقوم على احترام الحقوق والحريات، وقبول الآخر، والمواطنة النشطة، هو ما يسمح بقيام مجتمع مدني فاعل قادر على مساءلة السلطة والمشاركة في التنمية. وتؤكد الأدبيات أن تعزيز هذه القيم يبدأ

من التنشئة الاجتماعية والتعليمية والإعلامية التي تغرس مفهوم المشاركة المجتمعية والانخراط في الشأن العام (World Bank, 2013).

3. منهجية الدراسة (Methodology):

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لما له من ملاءمة في دراسة الظواهر الاجتماعية والبيئية، وتحليل دور منظمات المجتمع المدني في التوعية وحماية البيئة بمدينة بورتسودان. كما تم الاعتماد على دمج المعلومات النظرية والتحليل الكمي للميدان للحصول على صورة شاملة حول موضوع الدراسة.

3.1 منطقة الدراسة:

تقع ولاية البحر الأحمر في الجزء الشمالي الشرقي من السودان بين خطي عرض (16-22) درجة شمالاً وخطي طول (34-36) درجة شرقاً. يحدها شمالاً جمهورية مصر العربية، وجنوباً ولاية كسلا ودولة إريتريا، وغرباً ولاية نهر النيل. تبلغ مساحتها حوالي 2,310,877 كلم²، أي ما يعادل نحو 15% من المساحة الكلية للسودان (الموسوعة الولائية، 2006). تتألف الولاية من عشر محليات: بورتسودان (العاصمة)، سواكن، سنكات، طوكر، حلايب، جببت المعادن، عقيق، القنب والأوليب، هيا، ودرديب. وتتنوع النشاطات الاقتصادية للسكان بين التجارة، الخدمات الجمركية، النقل، المصالح الحكومية، صيد الأسماك، الزراعة، والرعي. مدينة بورتسودان، باعتبارها الميناء الرئيسي، تُعد أكثر المناطق كثافة سكانية، وتقدر الكثافة فيها بحوالي 1,396 نسمة/كم² (UN-Habitat 2020).

3.2 مصادر البيانات وأدوات جمع المعلومات:

البيانات الأولية، تم الحصول عليها من خلال ثلاث أدوات رئيسية وشملت المسح الميداني لتقييم الواقع الفعلي للأنشطة البيئية وممارسات منظمات المجتمع المدني في مدينة بورتسودان. الاستبانة وهي الأداة الرئيسية التي استُخدمت لاستطلاع آراء المواطنين حول وعيهم بدور منظمات المجتمع المدني البيئي ودعمت بالمقابلات الشخصية التي أُجريت مع عدد من المختصين والمهتمين بمجال البيئة والمجتمع المدني لدعم النتائج الكمية برؤية نوعية تحليلية. أما البيانات الثانوية فقد تم جمعها من الأدبيات العلمية والمراجع ذات الصلة، بما في ذلك دراسات سابقة وكتب وتقارير رسمية.

3.3 مجتمع وعينة البحث تكون من سكان ولاية البحر الأحمر، حيث تم اختيار عينة عشوائية محكومة من مدينة بورتسودان، و تم توزيع (56) استمارة استبيان على المشاركين، استجاب منها (50) فرداً، تم تحليل بياناتهم.

3.4 التحليل الإحصائي:

تم استخدام برنامج (SPSS (Statistical Package for the Social Sciences) لتحليل البيانات، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية، وتحليل الاتجاهات العامة المتعلقة بدرجة وعي المواطنين، وتقييم مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة بمدينة بورتسودان. (الكيفا، 2007).

3.5 أداة الدراسة:

اعتمدت الاستبيانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، كما تم دعم المعلومات بالمقابلات الشخصية وإجراء حوار مباشر مع ذوي الاختصاص والمهتمين بالأمر. احتوت الاستبيانة على قسمين رئيسيين، القسم الأول الذي تضمن المعلومات الأولية لأفراد عينة الدراسة حيث احتوي هذا الجزء على بيانات الجنس والعمر والوظيفة والمؤهل الدراسي. وشمل القسم الثاني أربع محاور وهي أهمية المنظمات في التوعية وحماية البيئة، أنشطة المنظمات في مجال مكافحة التلوث، علاقة المنظمات العاملة في مجال البيئة بالمجتمع داخل الولاية وعلاقة مؤسسات الدولة بمنظمات المجتمع المدني في التوعية والحماية البيئية. احتوي كل محور على عدد من الأسئلة مجموعها (38) سؤالاً طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عما يصفه كل سؤال وفق المقياس الخماسي الذي يتكون من خمس (أوافق، أوافق بشدة، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وتم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع خبراء بيئيين ومهتمين بالبيئة وموظفين بالهيئات الحكومية ذات الصلة عن منظمات المجتمع المدني بالولاية.

4 Results and Discussion. النتائج والمناقشة:

توصلت الدراسة الى ان المنظمات العاملة في مجال البيئة بولاية البحر الأحمر تتمثل في الهيئة العامة للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، منظمة اليونسكو (UNESCO) والمنظمة اليابانية جايكا للمياه (JICA)، المنظمة البحرية (IMO)، منظمة الهجرة للتنمية. اضافة لمنظمات المجتمع المدني المحلية المتمثلة بمنظمة الساحل، مركز البحر الأحمر للتوعية البيئي، جمعية حماية البيئة البحرية ومركز البحر الأحمر للتنمية المستدامة. تم توزيع العينة عشوائيا وظهرت النتيجة ان غالبية المبحوثين كانوا ذكور حيث بلغت نسبتهم 64.0% بينما بلغت نسبة الإناث 36.0%. وكانت أعمار المبحوثين في الفئة من 31-40 سنة بنسبة بلغت 48.0% بينما أقل نسبة كانت لأفراد العينة الذين أعمارهم أقل من 20 سنة حيث بلغت 10.0%. كما ان أن غالبية المبحوثين كانوا موظفين بنسبة بلغت 60% بينما أقل نسبة كانت للأعمال الحرة حيث بلغت 8%. وايضا غالبية المبحوثين مؤهلهم التعليمي جامعي وكانت نسبتهم 56.0% بينما أقل أفراد العينة هم الذين مؤهلهم فوق الجامعي حيث كانت نسبتهم 20.0%.

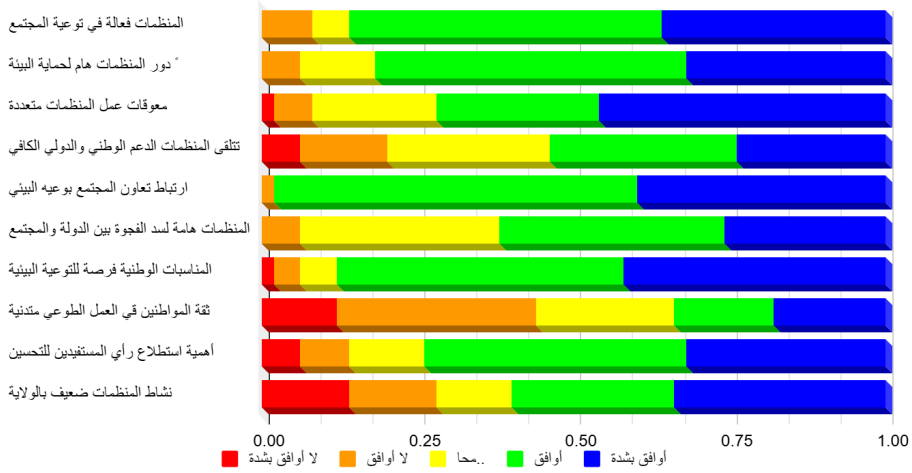
4.2 المحور الأول: أهمية المنظمات في التوعية وحماية البيئة:

تم استخدام اختبار مربع كاي واختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة الفروق بين متوسط أفراد العينة ومتوسط عبارات المحور، تمثلت في عدد (10) عبارات وهي: للمنظمات دور فعال تجاه توعية المجتمع، دور المنظمات في التوعية البيئية يعتبر دوراً إيجابياً، هناك معوقات تواجه المنظمة للاطلاع بدورها في التوعية البيئية، تلقى المنظمات التي تهتم بالمشاكل البيئية اهتماماً على الصعيدين المحلي والوطني والدولي، توعية المجتمع بالمشاكل البيئية يسهم في تعاون المجتمع مع

المنظمات، تعمل المنظمات على سد الفجوة الموجودة بين الدولة والشعب، يجب استغلال المناسبات الوطنية المختلفة لنشر التوعية والحماية البيئي، انعدام ثقة المواطنين تجاه الأعمال التطوعية، يجب على منظمات المجتمع المدني أن تقيم أداءها بفعالية أكثر من خلال التعرف والاستطلاع على رأي المستفيدين من مشاريعها وخدماتها وأعمالها وأنشطتها و منظمات المجتمع المدني داخل الولاية ليس لها حضور جيد فيما يختص بالتوعية وحماية البيئة. شكل(1).

شكل (1) أهمية المنظمات في التوعية وحماية البيئة

أهمية المنظمات في التوعية وحماية البيئة



يلاحظ من الشكل (1) أن غالبية أفراد العينة أكدوا على أهمية المنظمات في التوعية وحماية البيئة، حيث ان غالبية أفراد العينة أجابوا على عبارات المحور أوافق، وأوافق بشده ، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والموافقين بشده والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشده تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات لكل عبارة على حدي من هذه العبارات فكانت قيم مربع كاي لغالبية العبارات صغيره، كما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية غالبيتها أقل من (0.05) مما يؤكد الفروق المعنوية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور، ماعدا العبارة الثامنة والعاشرة لا يوجد فروقات بين إجابات المبحوثين وذلك من خلال مقارنة قيمتهما المعنوية (0.215)، (0.056) مع قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) حيث نجدها أكبر منها مما يؤكد عدم وجود الفروق أي عدم وجود ترجيح معنوي في العبارات المذكورة في اتجاه الموافقة أو عدم الموافقة.

توصلت الدراسة من خلال المحور إلى أن غالبية أفراد العينة أجابوا على محور (أهمية المنظمات في التوعية وحماية البيئة) بأوافق بنسبة تتراوح بين (30% -50%) وأوفق بشده بنسبة تتراوح بين (34% -46%) لا أوافق بنسبة (32%)، في العبارة الثامنة نلاحظ عدم وجود فروق في

الإجابات بين الموافقة وغير الموافقة وهذا يدل على تباين الآراء حول مدى الثقة التي تتلقاها المنظمات من الأفراد (2016) OECD جدول (1)

جدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للمحور ككل (أهمية المنظمات في التوعية وحماية البيئة)

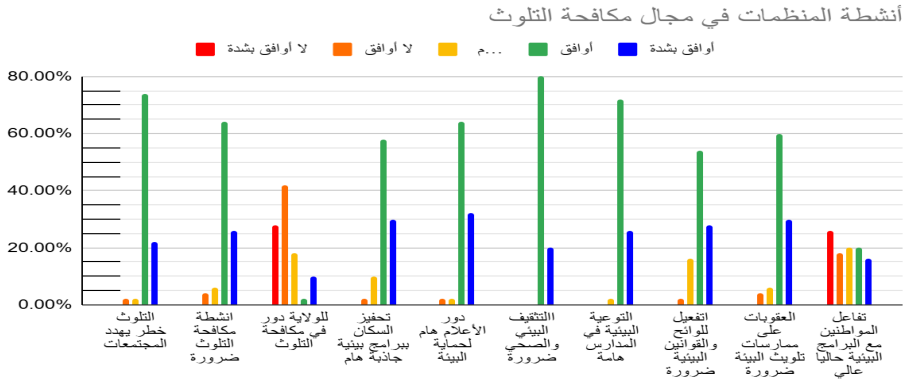
الرأي	التفسير	مستوى الدلالة	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	متوسط المحور النظري
أوافق	دالة	0.002	13.47	4.4910	38.560	30

يوضح الجدول (1) ومن خلال اختبار المحور ككل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أفراد العينة ومتوسط المقياس لصالح أفراد العينة حيث بلغ متوسط أفراد العينة (38.560) بينما متوسط المحور (30) «متوسط المحور يساوي 3*10» حيث أكدت قيمة (ت) والتي بلغت (13.47) ذلك الفرق حيث كان دالاً إحصائياً أمام مستوى معنوية (0.05) لأن قيمة sig تساوي (0.002)، وهذا يؤكد أن معظمهم أجاب على عبارات الفرضية (أهمية المنظمات في التوعية وحماية البيئة) بالموافقة والموافقة بشده. إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أقل من قيمة المتوسط النظري هذا يعني أن المبحوثين اختاروا لا أوافق ولا أوافق بشده.

4.3 المحور الثاني: أنشطة المنظمات في مجال مكافحة التلوث:

تم استخدام اختبار مربع كاي واختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة الفروق بين متوسط أفراد العينة ومتوسط عبارات المحور التي تمثلت في: التلوث البيئي خطر يهدد المجتمعات، ويجب أن تكون للمنظمات أنشطة فعالة في مجال مكافحة التلوث داخل الولاية، للولاية دور في مكافحة التلوث، المنظمات تحفز سكان الأحياء بالمحافظة على البيئة بخلق برامج جاذبة، المنظمات تقيم برامج وندوات عن التلوث وأضراره وسبل مكافحته عبر الأعلام (المسموع، المرئي، المقروء)، الاهتمام بالتحقيق البيئي والصحي للمواطنين داخل الولاية أمر ضروري، التوعية البيئية في المدارس تساعد على ترسيخ الاهتمام بحل المشكلات البيئية، أهمية وجود لوائح وقوانين تنظم عمل المنظمات في الولاية و أهمية وجود عقوبات على أي نشاط أو ممارسات تؤدي لتلويث البيئة ومواطن ولاية البحر الأحمر على وعي بالمشاكل البيئية عامة والتلوث خاصة ويتفاعل مع البرامج البيئية الهادفة. شكل (2).

شكل (2) أنشطة المنظمات في مجال مكافحة التلوث



يلاحظ من الشكل (2) أن غالبية أفراد العينة أكدوا على أهمية أنشطة المنظمات في مجال مكافحة التلوث ، لأن غالبية الأفراد أجابوا على عبارات المحور بأوافق ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والموافقين بشده والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشده تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات لكل عبارة على حدي من هذه العبارات فكانت قيم مربع كاي لغالبية العبارات كبيره، كما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية في الجدول أعلاه غالبيتها أقل من (0.05) مما يؤكد الفروق المعنوية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور، ماعدا العبارة العاشرة حيث وجد عدم فروق بين إجابات المبحوثين وذلك من خلال مقارنة قيمتها المعنوية (0.844) مع قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) حيث نجدها أكبر بكثير منها مما يؤكد عدم وجود الفروق أي عدم وجود ترجيح معنوي في العبارات المذكورة في اتجاه الموافقة أو عدم الموافقة تجد الخيارات الخمسة شبه متساوية.

توصلت الدراسة من خلال المحور إلى أن غالبية أفراد العينة أجابوا على محور (ضرورة أنشطة المنظمات في مجال مكافحة التلوث) بأوافق بنسبة تتراوح بين (54% - 74%)، لا أوافق بنسبة (42%) في العبارة الثالثة، لا أوافق بشدة (26%) في العبارة العاشرة. (Edwards, M. (2014) جدول (2)

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للمحور ككل (أنشطة المنظمات في مجال مكافحة التلوث)

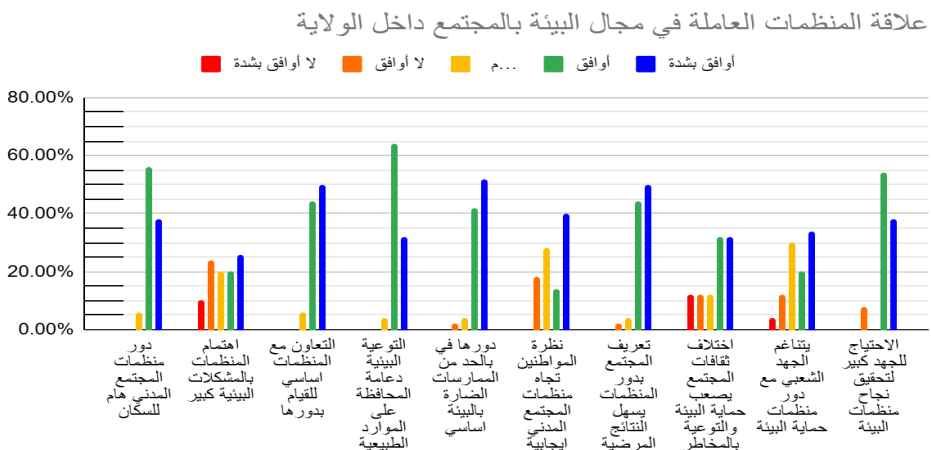
المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	التفسير	الرأي
30	38.440	4.0211	14.84	0.000	دالة	أوافق

يوضح الجدول (2) ومن خلال الجزء الخاص باختبار المحور ككل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أفراد العينة ومتوسط المقياس، حيث بلغ متوسط أفراد العينة (38.440) بينما متوسط المحور (30) «متوسط المحور يساوي 3*10» حيث أكدت قيمة (ت) والتي بلغت (14.84) ذلك الفرق حيث كان دالاً إحصائياً أمام مستوى معنوية (0.05) لأن قيمة sig تساوي (0.000)، وهذا يؤكد أن معظمهم أجابوا على عبارات محور (أنشطة المنظمات في مجال مكافحة التلوث) بالموافقة وهي في مجملها تدل على أهمية تفعيل دور المنظمات في تفعيل القوانين والتوعية والتثقيف بدور منظمات المجتمع المدني في مكافحة تلوث البيئة (Smith&LeeK, 2017).

4.4 المحور الثالث: علاقة المنظمات العاملة في مجال البيئة بالمجتمع بولاية البحر الاحمر:

تم استخدام اختبار مربع كاي واختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة الفروق بين متوسط أفراد العينة ومتوسط عبارات المحور المتمثلة في : وجود منظمات المجتمع المدني ضرورة لا بد منها، تعد المشكلات البيئية من المشكلات المحلية التي تأخذ نصيباً كبيراً من الاهتمام من قبل المنظمات داخل الولاية والمجتمع، على أفراد المجتمع التعاون من مع المنظمات للقيام بدورها البيئي تعتبر التوعية البيئية دعامة للمحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها وحماية المجتمع من المخاطر، عمل المنظمات هو توعية المجتمع والحد من الأنشطة والممارسات الضارة بالبيئة، هناك تغيير إيجابي في نظرة المواطنين تجاه منظمات المجتمع المدني، تعريف المجتمع بدور المنظمات العاملة في مجال البيئة يظل أمر مهما لأجل الوصول إلى نتائج مرضية، اختلاف ثقافات المجتمع المحلي قد يؤدي إلى صعوبة عمل المنظمات العاملة في مجال حماية البيئة والتوعية بالمخاطر، يتناغم الجهد الشعبي الممثل في مجتمع الولاية مع دور منظمات العاملة في التوعية وحماية البيئة، المجتمعات المحلية داخل الولاية تحتاج لجهود كبير من منظمات المجتمع المدني لصنع علامة إيجابية. شكل (3).

شكل (3) علاقة المنظمات العاملة في مجال البيئة بالمجتمع بولاية البحر الاحمر



يلاحظ من الشكل (3) أن غالبية أفراد العينة أكدوا على أهمية علاقة المنظمات العاملة في مجال البيئة بالمجتمع داخل الولاية، لأن غالبية أفراد أجابوا على العبارات المحور بأوافق وأوافق بشده ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والموافقين بشده والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشده تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات لكل عبارة على حدا من هذه العبارات فكانت قيم مربع كاي لغالبية العبارات كبره، كما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية في الجدول أعلاه غالبيتها أقل من (0.05) مما يؤكد الفروق المعنوية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور، ماعدا العبارة الثانية حيث نلاحظ عدم وجود فروق بين إجابات الباحثين وذلك من خلال مقارنة قيمتها المعنوية (0.434). مع قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) حيث نجدها أكبر منها مما يؤكد عدم وجود الفروق أي عدم وجود ترجيح معنوي في العبارات المذكورة في اتجاه الموافقة أو عدم الموافقة.

توصلت الدراسة من خلال المحور إلى أن غالبية أفراد العينة أجابوا على محور (اهمية علاقة المنظمات العاملة في مجال البيئة بالمجتمع داخل الولاية) بأوافق وأوافق بشدة، وأوافق بنسبة تتراوح بين (32% - 56%) وأوافق بشدة بنسبة تتراوح بين (26% - 50%) (Putnam, R. D., 2015، جدول (3))

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للمحور ككل (علاقة المنظمات العاملة في مجال البيئة بالمجتمع داخل الولاية)

الرأي	التفسير	مستوى الدلالة	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	متوسط المحور النظري
أوافق	دالة	0.000	16.67	4.4174	40.420	30

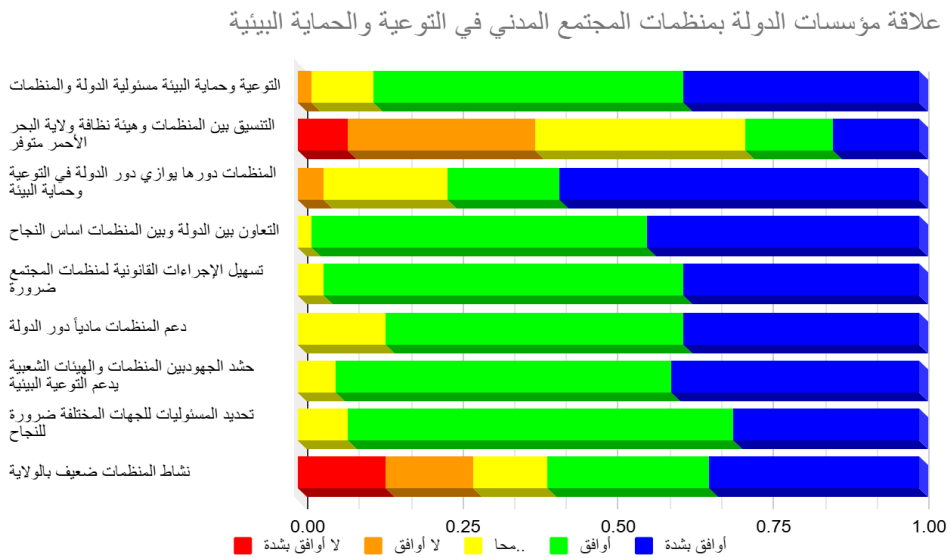
يوضح الجدول (3) ومن خلال الجزء الخاص باختبار المحور ككل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أفراد العينة ومتوسط المقياس لصالح أفراد العينة حيث بلغ متوسط أفراد العينة (40.420) بينما متوسط المحور (30) «متوسط المحور يساوي 10*3» حيث أكدت قيمة (ت) والتي بلغت (16.67) ذلك الفرق حيث كان دالاً إحصائياً أمام مستوى معنوية (0.05) لأن قيمة sig تساوي (0.000)، وهذا يؤكد أن معظمهم أجاب على عبارات محور (علاقة المنظمات العاملة في مجال البيئة بالمجتمع داخل الولاية) بالموافقة. إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أقل من قيمة المتوسط النظري هذا يعني أن الباحثين اختاروا لا أوافق ولا أوافق بشده.

4.5 المحور الرابع: علاقة مؤسسات الدولة بمنظمات المجتمع المدني في التوعية والحماية البيئية:

ولالإجابة عن هذا المحور تم استخدام اختبار مربع كاي واختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة الفروق بين متوسط أفراد العينة ومتوسط عبارات المحور التي شملت: تعتبر التوعية وحماية

البيئة مسئولية مشتركة بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، هناك تنسيق بين منظمات المجتمع المدني وهيئة نظافة وتجميل ولاية البحر الأحمر في التوعية وحماية البيئة، أهمية منظمات المجتمع المدني بأهمية مؤسسات الدولة في التوعية وحماية البيئة، يجب أن يكون هنالك تعاون بين مؤسسات الدولة وبين منظمات المجتمع المدني، يجب تسهيل مختلف الإجراءات القانونية لمنظمات المجتمع المدني في سبيل حماية البيئة، على مؤسسات الدولة دعم منظمات المجتمع المدني مادياً، يجب حشد جهود المنظمات والهيئات الشعبية لدعم عملة التوعية البيئية، يجب تحديد مسئوليات المنظمات والهيئات الشعبية والرسمية وإعداد خطوط إرشادية عن كيفية التوعية والحماية البيئية (Morrison 2019) (شكل 4).

شكل (4) علاقة مؤسسات الدولة بمنظمات المجتمع المدني في التوعية والحماية البيئية



يلاحظ من الشكل (4) أن غالبية أفراد العينة أكدوا على علاقة مؤسسات الدولة بمنظمات المجتمع المدني في التوعية والحماية البيئية، لأن غالبية أفراد أجابوا على العبارات المحور بأوافق وأوافق بشده ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والموافقين بشده والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشده تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات لكل عبارة على حدا من هذه العبارات فكانت قيم مربع كاي لغالبية العبارات كبيره، كما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية في الجدول أعلاه غالبيتها أقل من (0.05) مما يؤكد الفروق المعنوية بين إجابات أفراد العينة على عبارات المحور.

توصلت الدراسة من خلال المحور إلى أن غالبية أفراد العينة أجابوا على محور (علاقة مؤسسات الدولة بمنظمات المجتمع المدني في التوعية والحماية البيئية) بأوافق بنسبة تتراوح بين (48% - 62%) وأوافق بشدة بنسبة (58%) ومحايدين بنسبة (34%)، جدول (4).

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للمحور ككل
علاقة مؤسسات الدولة بمنظمات المجتمع المدني في التوعية والحماية البيئية)

متوسط المحور النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	التفسير	الرأي
24	33.060	3.3222	19.28	0.000	دالة	أوافق

تنويه:اعد جميع الجداول والاشكال للدراسة الحالية د. جودة عثمان احمد -قسم الاحصاء
-كلية العلوم الادارية -جامعة البحر الاحمرخلال الفترة 2022-2023.

جدول (4) يوضح الجدول (4) ومن خلال الجزء الخاص باختبار المحور ككل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أفراد العينة ومتوسط المقياس لصالح أفراد العينة حيث بلغ متوسط أفراد العينة (33.060) بينما متوسط المحور (24) «متوسط المحور يساوي 3*8» حيث أكدت قيمة (ت) والتي بلغت (19.28) ذلك الفرق حيث كان دالاً إحصائياً أمام مستوى معنوية (0.05) لأن قيمة sig تساوي (0.000)، وهذا يؤكد أن معظمهم الإجابات على عبارات المحور (علاقة مؤسسات الدولة بمنظمات المجتمع المدني في التوعية والحماية البيئية) بالموافقة. إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أقل من قيمة المتوسط النظري هذا يعني إن المبحوثين اختاروا لا أوافق ولا أوافق بشده.

استكمالاً للمعلومات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة، تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع خبراء بيئيين ومهتمين بالبيئة وموظفين بالهيئات الحكومية ذات الصلة عن منظمات المجتمع المدني بالولاية.

وقد تلخصت اراءهم بأن العمل الطوعي في الولاية يتمثل في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية والإدارات الأهلية واللجان الشعبية والتجمعات الطلابية والأندية، ومن أهم المعوقات التي تواجه هذه المنظمات القيود على التمويل، من انجازات الإدارة في التوعية وحماية البيئة تم توزيع حاويات (براميل) لجمع النفايات الصلبة بالمدينة، العمل على التوعية البيئية بالتعليم قبل المدرسي، وعمل ورش تدريبية وتثقيفية عن حماية البيئة وقد استجابة هذه الفئات لهذه المبادرات. وأيضا شاركت الإدارة العامة للبيئة عمل تقييم الآثار البيئية لبعض المشروعات بالولاية. وايضا ان الوعي البيئي في الولاية غير كاف حيث تفتقر معظم الجمعيات التطوعية إلى الكفاءات التي تجعلها قوية وذات تأثير ملحوظ، فالوعي البيئي يبدأ من تربية الأسرة لأفرادها حتى يكون لهم دورا كبيرا في الاهتمام بالبيئة ورفع الوعي البيئي، وأيضا معظم نشاطات أنشطة الجمعيات تعتبر غير منهجية (لا تمتلك رؤية واضحة) وتفتقر للأسس الدولية، وأيضا يرى أنه من المعوقات عدم تعاون مؤسسات الدولة حيث بعضها لا يقدر الدور الذي تقوم به المنظمات،

وأفاد بضرورة دعم وتدريب قيادات المجتمع المدني لمساندة الدولة بفعالية عالية لتحقيق أهداف التنمية(عبدالعزیز،2005).

كذلك توصلت الدراسة الي ان المنظمات الموجودة حالياً تركز على السياسة في عملها أكثر من خدمة المجتمع وما تقوم به بعض الجمعيات الطوعية غير المنضوية تحت مسمى منظمة يعتبر عمل تكافلي وأغلبه يكون فعال في مواسم معينة أي غير مستمر على مدار العام، وان عدم وجود ميزانية يعوق استمرارية عملية التوعية خاصة للمؤسسات الحكومية كالإذاعة والتلفزيون التي تسهم في عملية نشر الوعي للأفراد(صلاح الدين،2003).وايضا توجد تقاطعات وتضارب في الاختصاصات بين الإدارات الحكومية المختلفة فيما يخص المشكلات التي تتعرض لها البيئة البحرية خاصة التلوث من جميع مصادره .

اكادت الدراسة ان منظمات المجتمع المدني ذات صلاحيات واسعة تصل حدود التقاضي مع الجهات المخالفة التي تدمر البيئة بينماالإدارات الحكومية قوانينها تحدد مهامها مما يجعلها تدخلها في المشكلات البيئية محددًا، ولهذا فإن من المتوقع أن يكون دور هذه المنظمات فعال على أرض الواقع إذا حصلت على الدعم المادي بصورة مستمرة.

الخلاصة:

أظهرت الدراسة إدراكًا واضحًا لدى الأفراد لأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في التوعية البيئية وحماية البيئة، حيث عبّر غالبية المشاركين عن اتفاقهم مع العبارات التي تناولت هذا الجانب، مؤكدين ضرورة وجود مثل هذه المنظمات للمساهمة في المحافظة على البيئة. وقد برز تقدير ملموس لأهمية أنشطة المنظمات في مكافحة التلوث، إلى جانب إيمان واضح بضرورة تعاون أفراد المجتمع معها لدعم أداؤها وتعزيز دورها الإيجابي. كما كشفت النتائج عن حاجة ملحة لتطوير العلاقة بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، من خلال تقديم الدعم المادي والعيني وتنسيق الجهود بما يساهم في تحقيق الأهداف المشتركة في مجال التوعية والحماية البيئية. وتزداد أهمية هذه الأدوار في أوقات الكوارث، كما في حالة الحرب التي يشهدها السودان حاليًا، حيث أظهرت المنظمات مرونة عالية في الوصول إلى المجتمعات المتضررة، وتقديم الإغاثة البيئية والإنسانية، والتخفيف من آثار التدهور البيئي الناتج عن النزاع وانهيار الخدمات الأساسية، مما يجعلها طرفًا محوريًا في الاستجابة وبناء التعافي.

التوصيات :

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:
- ضرورة نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع بكافة وسائل الإعلام المتاحة سواء بالإذاعة والتلفزيون أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي حتى يكون المواطن على دراية بالوضع البيئي للولاية.
 - العمل على إقامة ورش ودورات توعوية وتدريبية للمنظمات بالولاية في المجال البيئي.
 - نشر ثقافة التبرع والمساهمة المادية لدى أفراد المجتمع لدعم المنظمات بالولاية.

- ضرورة دعم المنظمات العاملة في مجال البيئة للقيام بدورها الريادي في مجال التوعية البيئية مما يشجع تقبل أفراد المجتمع للانخراط فيها.
- العمل بالفلسفة المدنية المبنية على دعم الدولة وإرادتها السياسية في تشجيع العمل الجماعي المنظم وتعزيز مبادراته وأنشطته ومشاريعه عبر إبرام اتفاقيات وشراكات تصب كلها في اتجاه خدمة التنمية المستدامة.
- ضرورة أن تعكس الدولة رغبتها في توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في التنمية لتشجيع المنظمات الطوعية للانخراط في المشاركة في العمل التنموي بتقديم عدد من الإعفاءات والامتيازات، أو المنح مالية والعينية.
- توضيح اتجاهات التنمية وسياسات الدولة العامة للنمو الاقتصادي المطلوب في السودان لمنظمات المجتمع المدني ومناقشتها بمشاركة بشكل علمي، لتضح الرؤية لمنظمات المجتمع المدني، وتلتزم باتجاهات التنمية كما تراها الدولة وليس كما تراها المؤسسات الدولية المانحة والتي قد تكون في بعض جوانبها غير مدركة لأولويات التنمية بالبلاد.
- تفعيل نقل المعرفة البيئية إلى الجماهير وصناع القرار، خاصة من خلال نشر المعلومات، وتنظيم الفعاليات البيئية، والمساهمة في إعداد التقارير الوطنية الخاصة بالبيئة، والاسهام في برامج التربية البيئية من خلال إدماج القضايا البيئية في المناهج والبرامج الإعلامية، وتنظيم الأنشطة الميدانية مثل حملات التشجير، ومبادرات التدوير، ومكافحة التلوث. ويرى الباحثون أن تعزيز التربية البيئية لا يكتمل دون مشاركة نشطة من هذه المنظمات في إعداد وتنفيذ السياسات البيئية .
- القياس مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني، تقترح الدراسة عددًا من المؤشرات النوعية والكمية تتمثل في قياس مدى تأثيرها في رفع الوعي العام، قدرتها على تحسين إدارة الموارد، مساهمتها في دعم مبادئ الحكم الرشيد واللامركزية، ومدى إسهامها في الحد من الفقر والبطالة. كما تُقاس الفعالية أيضًا من خلال قدرتها على بناء الشراكات، واستقطاب الدعم، وتحقيق أثر ملموس في حياة المجتمعات المستهدفة.

المصادر والمراجع:

اولا قائمة المراجع العربية :

- (1)الحاج، وفي .(2015)المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة .مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 1، ص 67، الجزائر.
- (2)الكیخا، نجاة رشيد .(2007)أساسيات الاستنتاج الإحصائي .الرياض: دار المريخ للنشر.
business.uokerbala.edu.iq
- (3)الموسوعة الولائية .(2006)وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ولاية البحر الأحمر، السودان
- (4)الوردي، نور الدين (28 أكتوبر .2011)دور الشباب في تنمية المجتمع المدني .موقع الحوار المتمدن.
<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=281440>
- (5)بوشنقير، إيمان &رقامي، محمد .(2014)دور المجتمع المدني في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 2، ص 31.
- (6)رومان، هويدا عدلي .(1998)المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر .رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- (7)سعيد، سامي عبد الحليم .(2019)مساهمة المجتمع المدني في إنتاج التحول التنموي في السودان.
<http://www.omu.edu.ly/articles/OMU%20Articles/pdf/Issue29/17.pdf>
- (8)صلاح الدين، محمود .(2003)الأساليب الإحصائية الاستدلالية البارامترية واللابارامترية في تحليل بيانات البحوث النفسية والتربوية .القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، ص 123.
- (9)صباح، حواس .(2015)قانون البيئة .مذكرة ماجستير، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2، الجزائر.
- (10)عبد العال، محاسن محمد .(1997)المرأة السودانية والعمل السياسي - الحركة النسائية، رصيد الحركة الوطنية .الخرطوم.
- (11)عبد العزيز، حمدي .(2005)جريدة آفاق عربية، العدد 708، السنة العاشرة.
- (12)عبد الفضيل، محمود .(2013)ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية .ندوة «قضية الديمقراطية في الوطن العربي»، ص 486.
- (13)عربي، عادل محمد الطيب .(2005)دور المنظمات الطوعية في التنمية في السودان .جامعة الخرطوم، كلية الآداب، قسم الدراسات الإسلامية.
- (14)علواني، امبارك .(2017)المسؤولية الدولية عن حماية البيئة - دراسة مقارنة .جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
- (15)مرعي، إسراء &جبريل، رشاد .(2016)المجتمع المدني ومساهمته بتفعيل آليات التنمية المستدامة ضمن استراتيجية 2030.المركز الديمقراطي العربي.
<http://democraticac.de/?p=35428>

ثانيا المراجع باللغة الانجليزية :

- (1)Abdel Rahim, M. (2012). The Role of the Graduates' Congress in the Rise of Sudanese Nationalism. CMI Working Paper. <https://www.cmi.no/publications/>
- (2)Al-Mutairi, N., & Al-Hamdan, Z. (2019). Public perception and participation in environmental protection activities: A survey study. Journal of Environmental Management, 230, 12–21. <https://doi.org/10.1016/j.jenvman.2018.09.045>
- (3)Badri, B., & Tripp, A. M. (Eds.). (2017). Women's Activism in Africa: Struggles for Rights and Representation. Zed Books. <https://www.bloomsbury.com/us/womens-activism-in-africa-9781780323704/>
- (4)Ben Nefissa, S. (2011). Associations, governance and the public sphere in Egypt. In R. Meijer (Ed.), The Crisis of Citizenship in the Arab World (pp. 245–264). Brill. <https://brill.com/display/title/17693>
- (5)CIVICUS. (2015). State of Civil Society Report 2015: Civil Society and the Post-2015 Development Agenda. <https://www.civicus.org/index.php/socs2015>
- (6)Edwards, M. (2014). Civil Society (2nd ed.). Polity Press. https://www.politybooks.com/bookdetail?book_slug=civil-society-2nd-edition--9780745679365
- (7)El-Mikawy, N. (2011). Civil society's role in building inclusive democracy in the Arab world. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/files/civil_society_arab_world.pdf
- (8)El-Mikawy, N. (2013). Civil society and the Arab Spring: Challenges ahead. Carnegie Middle East Center. <https://carnegie-mec.org/201331/12//civil-society-and-arab-spring-challenges-ahead-pub-54166>
- (9)Morrison, T. H., et al. (2019). The social foundations for ecosystem-based management: Lessons from environmental governance. Ecological Applications, 29(1), e01866. <https://doi.org/10.1002/eap.1866>
- (10)OECD. (2016). Trust and Public Policy: How Better Governance Can Help Rebuild Public Trust. <https://www.oecd.org/gov/trust-and-public-policy-9789264268920-en.htm>
- (11)Putnam, R. D. (2015). Our Kids: The American Dream in Crisis. Simon & Schuster. <https://www.simonandschuster.com/books/Our-Kids/Robert-D-Putnam/9781476769905>
- (12)Smith, J., & Lee, K. (2017). Community attitudes toward environmental NGOs and pollution control. Environmental Sociology, 3(2), 150–165. <https://doi.org/10.1080/3251042.2017.1341679>

- (13)UNDP. (2016). Enhancing the Role of Civil Society in the Arab Region: Participation and Inclusion. https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/democratic_governance/enhancing-the-role-of-civil-society.html
- (14)UNEP. (2012). Public Participation and Environmental Governance. <https://www.unep.org/resources/report/public-participation-and-environmental-governance>
- (15)UNESCWA. (2015). The Role of Civil Society in Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development in the Arab Region. <https://digitallibrary.un.org/record/799340>
- (16)UN-Habitat. (2020). Sudan Urban Profile. <https://unhabitat.org/sudan-urban-profile>
- (17)Warburg, G. (2010). Islam, Sectarianism and Politics in Sudan Since the Mahdiyya. C. Hurst & Co. Publishers.<https://www.hurstpublishers.com/book/islam-sectarianism-and-politics-in-sudan-since-the-mahdiyya/>
- (18)World Bank. (2013). Civil Society's Role in Promoting Development and Democratic Governance.<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/583961468330934331/civil-societys-role-in-promoting-development-and-democratic-governance>